

السلطات الدينية و التشريعية و التنفيذية تعترف بفساد القضاء

و رئيس الجمهورية ساكت على هذا البلاء

فيا ترى من يحكم العراق و من يحفظ حقوق الضعفاء؟

الأحد ١١ آذار/مارس ٢٠١٨

خالد ابراهيم



صادق مجلس النواب في ٢٠١٥/٨/١١ على حزمة الإصلاحات التي قدمها له رئيس الوزراء، كما صادق مجلس النواب في نفس اليوم على حزمة إصلاحات برلمانية قال إنها مكتملة لحزمة إصلاحات رئيس الوزراء و التي من ضمنها مطالبة مجلس القضاء الأعلى بتقديم ورقة إصلاح قضائي بما يضمن تأكيد استقلال القضاء و عدم تأثره بالضغوط السياسية.

و في خطبة الجمعة ليوم ٢٠١٥/٨/١٤ أشار الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء و الأمين العام للعتبة الحسينية بصريح العبارة (موجودة على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=zwZWaIS5KXM>) بأن إصلاح الجهاز القضائي يشكل ركناً مهماً في إستكمال حزم الإصلاح و لا يمكن أن يتم الإصلاح الحقيقي من دونه و كذلك أشار بأن الفساد إستشرى حتى في القضاء. و بعد ساعات من هذه الخطبة طلب رئيس الوزراء من القضاء إتخاذ إجراءات جذرية لمجاراة الإصلاحات.

كما أشار السياسي موفق الربيعي في لقاء تلفزيوني (موجود على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=SmQ8IggjR0I>) بعدم إستقلال القضاء العراقي و أن فيه تأثيرات حزبية و فيه تأثيرات سياسية و فيه تأثيرات طائفية و فيه بعض القضاة يخافون و بعض القضاة عندهم تصفية حسابات و قال بالحرف الواحد أنا أعلم بأن بعض القضاة يتقاضون رشاوى. أما النائب مشعان الجبوري فقال بالحرف الواحد في لقاء متلفز حول ملفات الفساد المحالة للقضاء (موجود على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=huUZsLSAAB4>) بأن رئيس مجلس

القضاء إذا قرر أن يفتح ملفات الفساد فإن الطبقة السياسية سيصوتون عليه و يطردوه من منصبه في إشارة واضحة بعدم إستقلال القضاء و تبعية رئيس مجلس القضاء الأعلى للطبقة السياسية. و في نفس الموضوع قال جعفر الموسوي القيادي في التيار الصدري في حديث تلفزيوني (موجود على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=RenWTO4Ve_A) بأن الجو العام

السياسي لا يسمح للقضاء بأن يأخذ دوره في تحقيق العدالة و تطبيق القانون على الجميع، أما النائبة عالية نصيف ففي مقابلة تلفزيونية (موجودة على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=dkRQ5k1EICA&feature=share>) قالت بالحرف الواحد بأنه لا يوجد قضاء فعلاً حقيقي يسير وفق السياق الصحيح.

و هذا كله إعراف من قبل السلطات الدينية و التشريعية و التنفيذية بفساد القضاء. و إن عدم تطبيق القانون من قبل القضاء يخرق دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة ٥: "السيادة للقانون، و الشعب مصدر السلطات و شرعيتها، يمارسها بالإقتراع السري العام المباشر و عبر مؤسساته الدستورية" و المادة ١٩ - أولاً: "القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون" و المادة ٨٨: "القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، و لا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة".

و أمام هذه الإعترافات كان على رئيس الجمهورية أن يتحرك لإلزام القضاء بالإنزام بالقانون و الدستور و ذلك عملاً لواجبه الدستوري المحدد بالمادة ٦٧ من الدستور: "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة و رمز وحدة الوطن، يمثل سيادة البلاد، و يسهر على ضمان الإنزام بالدستور، و المحافظة على إستقلال العراق، و سيادته، و وحدته، و سلامة أراضيه، وفقاً لأحكام الدستور".

على كل عضو في مجلس النواب حسب المادة ٥٠ و على رئيس الجمهورية حسب المادة ٧١ و على رئيس و أعضاء مجلس الوزراء حسب المادة ٧٩ من الدستور أن يؤدوا اليمين الدستورية أمام مجلس النواب، قبل أن يباشروا عملهم، بالصيغة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من الدستور و الذي منه العمل على إستقلال القضاء: "أقسم بالله العظيم، أن أؤدي مهماتي و مسؤولياتي القانونية، بتفان و إخلاص، و أن أحافظ على إستقلال العراق و سيادته، و أراعي مصالح شعبه، و أسهر على سلامة أرضه و سماءه و مياهه و ثرواته و نظامه الديمقراطي الإتحادي، و أن أعمل على صيانة الحريات العامة و الخاصة، و إستقلال القضاء، و ألتزم بتطبيق التشريعات بأمانة و حياد، و الله على ما أقول شهيد". و هم بذلك جميعهم قد حنثوا باليمين الدستورية بالعمل على إستقلال القضاء.

فإذا كانت السلطات الدينية و التشريعية و التنفيذية تعترف بفساد القضاء، و رئيس الجمهورية ساكت على هذا البلاء، فيا ترى من يحكم العراق، و من يحفظ حقوق الضعفاء؟